اقتصاد

الرقمنة لتقليص بطالة الشباب في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أعلن المغرب عن خطة للانتقال الرقمي، بما يساعد على توفير فرص عمل للشباب الذين يعانون من البطالة بسبب ضعف النمو الاقتصادي الذي لا يتعدى 3% في السنة. وقال رئيس الحكومة عزيز أخنوش، بمناسبة الإطلاق الرسمي للاستراتيجية الوطنية «المغرب الرقمي 2030» أمس الأربعاء بالرباط، إنّ الاستثمارات التي تنجزها الدولة من أجل ترجمة الخطة الجديدة ستصل إلى 1,1 مليار دولار. وأضاف أن الخطة الجديدة ترمي إلى تكوين (تدريب) 100 ألف شاب سنوياً في القطاع الرقمي، عوض 14 ألف شاب حالياً، ما يساعد على توفير 240 ألف فرصة عمل.

ويأتي الإعلان عن فرص العمل التي يمكن توفيرها عبر الرقمنة في سياق متسم بمطالب بإعادة مساءلة السياسات العمومية التي تسترشد بها الحكومة ومدى استجابتها لانتظارات الشباب، الذين يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل أو التوفر على تكوين يتيح له الانخراط في سوق العمل، الذي ينشطه، بشكل خاص، القطاع غير الرسمي. وقفز معدل البطالة من 12,4 إلى 13,1%، غير أن ذلك المعدل رغم ارتفاعه لا يخفي بعض التباينات، حيث قفز من 16,3 إلى 16,7% في المدن ومن 5,7 إلى 6,7% في الأرياف. غير أنّه يتجلى أن البطالة تصيب أكثر الشباب، حيث انتقلت في صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة من 19,8 إلى 21,4%.

ويتطلع المغرب إلى بلوغ هدف التشغيل في القطاع الرقمي، حسب ما عبر عنه رئيس الحكومة، عبر الارتقاء بعرض الاستعانة بمصادر خارجية والتصدير الرقمي وتعزيز منظومة المقاولات الناشئة من خلال إطار قانوني يدعم نموها دولياً ويسهل وصولها إلى الصفقات العمومية، وآليات التمويل المناسبة لمواكبة حاملي المشاريع طوال دورة حياة المقاولة الناشئة.

ويتصور رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب لعلج، أنّ مشروع الرقمنة من شأنه جذب شركات عالمية عملاقة في القطاع، غير أنه يشدد على دور الخطة الجديدة في بروز شركات ناشئة تخلق الآلاف من فرص العمل. غير أن بلوغ هدف الخطة الجديدة يبقى رهيناً بالتكوين، إذ أعلن أمس عن تعزيز أعداد خريجي الجامعات العمومية المغربية في التخصصات الرقمية ابتداء من سنة 2023، في أفق مضاعفة عدد الخريجين المكونين في مجال الرقمنة في التعليم العالي ثلاث مرات بحلول سنة 2027.

وعمدت المملكة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في المجال الرقمي والبحث والتطوير والابتكار، من أجل تسريع التحول الرقمي وتعزيز الرأسمال البشري المحلي.

وقد اعتبر محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، أول من أمس، عندما سئل حول بطالة الشباب في المغرب، أنّ الحلّ يجب أن يكون عبر ملاءمة نظام التعليم والتكوين كي يستجيب للتحولات التي يعرفها الاقتصاد.

وعبر عن تخوفه من أن تؤدي التحولات المرتبطة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي إلى فقدان فرص عمل، مشدداً على ضرورة السعي لتحقيق هدف جودة التكوين والتعليم كي تلبي الموارد البشرية حاجات القطاعات الجديدة.

«المركزي» الصيني ينعش الأسواق

ضخ البنك المركزي الصيني، أمس الأربعاء، 300 مليار يوان (حوالي 42,73 مليار دولار) في السوق في إطار تسهيلات تمويلية متوسطة الأجل، وذلك ضمن فورة إجراءات لإنعاش الاقتصاد. ويصل أجل هذه التسهيلات إلى سنة واحدة وبمعدل فائدة قدره 2%، أي أقل بمقدار 30 نقطة أساس من المستوى السابق، وفق وكالة الأنباء الصينية، شينخوا. وبهذه العملية، يرتفع الرصيد القائم لتسهيلات الإقراض متوسطة الأجل إلى 6,87 تريليونات يوان. وقد تدعم التدابير الجديدة، التي تشمل تعزيز إقراض البنوك للمستهلكين والشركات، النمو في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ونما الاقتصاد بمعدل سنوي بلغ 4,7% في الربع السنوي الأخير، بعدما توسع بنسبة 5,3% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

بنك الشعب الصيني (Getty)

أخبار مختصرة

نمو السياحة في تركيا

قالت وزارة السياحة والثقافة التركية، أمس الاربعاء، إن تركيا استضافت 40 مليوناً و295 ألفاً و979 سائحاً في أول ثمانية أشهر من العام الجاري. وبحسب بيان الوزارة، شهدت أول ثمانية أشهر من العام زيادة في عدد السياح بنسبة 7,11% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وحلّ السياح الروس في المرتبة الاولى بـ4 ملايين و550 ألفاً و588، ثم الالمان بـ4 ملايين و385 ألفاً و331، فيما تلاهم البريطانيون بـ3 ملايين و102 الف و412. وسجل شهر اغسطس/ آب وحده زيادة في عدد السياح بنسبة 2,47% مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، ليصل إلى 6 ملايين و825 الفاً و403.

تراجع معنويات المستهلكين في كوريا الجنوبية

أظهر استطلاع للرأي، أن معنويات المستهلكين في كوريا الجنوبية، تراجعت للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر/أيلول الجاري، بسبب تأخر تعافي الطلب المحلي. وبلغ المؤشر المركب لمعنويات المستهلكين 100 نقطة هذا الشهر، بانخفاض عن الشهر السابق الذي بلغ 100,8 نقطة، وفقا للمسح الذي اجراه بنك كوريا المركزي. وتعني القراءة فوق 100 نقطة ان عدد المتفائلين يفوق عدد المتشائمين. وفي الشهر الماضي، قام البنك المركزي في البلاد بتثبيت سعر الفائدة الرئيسي للشهر الثالث عشر على التوالي عند 3,5%، مع اعتدال التضخم وارتفاع ديون الاسر. وجاء ذلك بعد ان قام البنك المركزي بسبع زيادات متتالية في اسعار الفائدة.

عرض لعمال «بوينغ» المضربين

منحت مجموعة بوينغ لصناعة الطائرات الأميركية، المزيد من الوقت لنقابة العمال المضربين في شمال غرب الولايات المتحدة، لدراسة عرض قدمته بزيادة الراتب 30% بدلاً من عرضها السابق البالغ 25% والذي رفضه النقابيون. وقالت «بوينغ» في بيان: «يلحق هذا الإضراب ضرراً بفرقنا ومنطقتنا، ونعتقد أنه يجب إتاحة فرصة التصويت على عرضنا الذي يتضمن تحسينات كبيرة في الأجور والمزايا».

ارتفاع تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال أغسطس

رام الله ـ **العربي الجديد**

قال الجهاز المركزي للإحصاء، أمس الأربعاء، إن أسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية، سجلت ارتفاعاً خلال شهر أغسطس/ آب الماضي. وحسب البيانات الحديثة، سجلت أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً نسبته 0,16% خلال شهر أغسطس 2024 مقارنة بشهر يوليو/ تموز 2024، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية إلى 122,13 مقارنة بـ 121,93 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2013=100). على مستوى المجموعات الرئيسية؛ ارتفعت أسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية بنسبة 0,26%، وأسعار مجموعة استئجار المعدات 0,19%، في حين سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقراراً الشهر الماضي مقارنة بالشهر السابق. وارتفعت أسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية بنسبة 0,16% خلال شهر أغسطس مقارنة بشهر يوليو، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية إلى 121,06 مقارنة بـ 120,87 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2013=100). على مستوى المجموعات الرئيسية؛ سجلت أسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية ارتفاعاً نسبته 0,26%، وأسعار مجموعة استئجار المعدات ارتفاعاً نسبته 0,18%، في حين سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقراراً خلال شهر أغسطس مقارنة بالشهر السابق. وزادت أسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة الغربية بنسبة 0,26% خلال شهر أغسطس مقارنة بشهر يوليو، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني العظم إلى 122,14 مقارنة بـ 121,83 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 2013=100). وعلى مستوى المجموعات الرئيسية؛ سجلت أسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية ارتفاعاً نسبته 0,39%، وأسعار مجموعة المعدات ارتفاعاً نسبته 0,19%، في حين سجلت أسعار مجموعة تكاليف وأجور العمال استقراراً خلال شهر أغسطس مقارنة بالشهر السابق. وزادت أسعار تكاليف إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية انخفاضاً مقداره 0,71% خلال شهر أغسطس مقارنة بشهر يوليو، إذ انخفض الرقم القياسي العام لأسعار تكاليف الطرق إلى 117,18 مقارنة بـ 118,02 خلال الشهر السابق (شهر الأساس ديسمبر/ كانون الأول 2008=100).

اللبنانيون المنهوبون في الحرب... يا وحدهم

رشا ابو زكي

نصف مليون نازح تركوا بيوتهم في جنوب لبنان إلى مناطق أكثر أماناً. ساعات من الرعب عاشوها على الطرقات المؤدية إلى بيروت خلال اليومين الأخيرين. زحمة السير أخرت رحلتهم القاسية لأكثر من 18 ساعة، فيما كانت إسرائيل تقصف أطراف الطريق الطويل، مروعة الهاربين من أصوات القذائف. قصص عن موت عدد من النازحين على الطريق، وأم لم تجد من يسعفها عندما حان موعد ولادتها، وأطفال يخبئون رؤوسهم ويصمون آذانهم عن صوت القصف على بعد أمتار منهم، وفقدان القدرة على التواصل بسبب ضعف شبكة الهاتف وكذلك الإنترنت. لا أحد يستجيب لاستغاثاتهم سوى ناس من ضحايا الأزمة الاقتصادية المسيطرة على البلد، تقاطروا من بيوتهم على امتداد الطريق لتوزيع الطعام والمياه وتقديم المواصلات بمبادرات شخصية. وفي هذه الرحلة، كان ضعف الدولة اللبنانية المنهوبة يزداد وقعاً. تساءل الآلاف عن شرطة السير، وعن خلية الأزمات التي طمأنتهم منذ أسابيع بأن لديها خطة متكاملة للإخلاء والنزوح، وعن مسؤول يظهر في الإعلام ويطمئنهم بأن مصيرهم لن يكون في الشارع. لم يكن لصوتهم أي صدى، ولم تحرك معاناتهم أياً من أباطرة المال الذين عاثوا في البلد فساداً وصفقات وسرقات. وصل الآلاف من النازحين إلى بيروت والشمال والشوف والبقاع وغيرها من المناطق شبه الآمنة، ليكتشفوا أنه حتى المدارس التي من المفترض أن تكون مراكز رسمية لإيوائهم وأسرهم، خالية من كل شيء. لا مياه، لا طعام، لا فرق مساعدة، لا كهرباء، لا مساعدات، ولا حتى فراش يمكن وضعه على الأرض. تُركوا وحدهم من الدولة المنهوبة. مبادرات مجتمعية وبيوت مجانية من لبنانيين منكوبين اجتماعياً واقتصادياً أيضاً استقبلت بعضهم، فيما بقي آخرون في سياراتهم أو في المدارس الخالية. بلد تعرض لأكبر عمليات النهب في تاريخه، دخل الحرب مسروقاً وفقيراً وضعيفاً. منذ خمس سنوات هرّب قادة الأحزاب مليارات الدولارات من أموالهم، أفرغوا المصارف إلا من ودائع الناس التي استولت عليها المصارف الموزعة بغالبيتها على عائلات قادة الأحزاب ذاتهم. انهيار الليرة اللبنانية جعل الرواتب بلا قيمة، التضخم أكل القدرة الشرائية بلا رحمة، وفوق كل ذلك، تم تفجير بيروت ليصبح البلد مفلساً ومنكوباً من دون أي أمل بجذب استثمار أو إطلاق مشروع لتشغيل البشر. اللبنانيون المنهوبون وحدهم يواجهون الحرب، يواسون بعضهم بعضاً، يتقاسمون المعاناة تحت منظومة مافياوية ومليشياوية. كل من النازحين ومن يستقبلهم جيوبهم فارغة، ومصيرهم قاتم، وثمة في ظل كل هذا الخراب من يدعوهم للصمت أمام كل هذا الموت والذل.

لبنان

حاجات معيشية تحت القصف... وتعرفة جديدة للخبز

يواجه اللبنانيون تحديات معيشية متزايدة في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي، في وقت أعلنت فيه وزارة الاقتصاد اللبنانية عن رفع سعر الخبز

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

على وقع التحديات المعيشية التي يواجهها الشعب اللبناني في ظل الأزمة الاقتصادية والعدوان الإسرائيلي، واتساع رقعته في الأيام الماضية، أعلنت وزارة الاقتصاد عن تعرفة جديدة للخبز بعد انتهاء الدعم، بدأ العمل بها أمس الأربعاء. ويُعدّ الخبز من المواد الأساسية التي تتراس موائد المواطنين، وقد تهافت الناس على شرائه منذ يوم الاثنين، في ظل العدوان الإسرائيلي الواسع الذي شنّه على مناطق عدة في البقاع وبعلبك الهرمل والجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت وجبل لبنان، وأسفر عن استشهاد أكثر من 600 شخص، بينهم نساء وأطفال ومسعفون، ونزوح الآلاف. وقالت وزارة الاقتصاد في بيان «بعد أن شارفت عملية دعم القمح من خلال قرض البنك الدولي على نهايتها كثفت الاجتماعات في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في وزارة الاقتصاد والتجارة مع الجهات المعنية من مطاحن وأفران للتحضير لمرحلة ما بعد الدعم، إن على صعيد الأسعار أو على صعيد توفر القمح بهدف المحافظة على الاستقرار التموينيي في ظل الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد».

تعرفة جديدة للخبز

وأضافت أن «المطاحن أكدت على توفر القمح المعد للطحن، بما يؤمّن حاجة البلاد، حيث استوردت حوالي 40 ألف طن من القمح، والأفران على استعداد لتسلّم حاجاتها من الطحين لصناعة «الخبز العربي» وبيعه للمستهلكين بالسعر الذي تحدّده وزارة الاقتصاد والتجارة – المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري». وتابعت في بيانها: «بناءً عليه لقد تم تحديد سعر ربطة الخبز بـ65 ألف ليرة لبنانية (حوالي 80 سنتاً) بوزن 840 غراماً، أي بزيادة 40 غراما في صالة الفرن، وبالتالي تسلم الأفران الموزعين الربطة بـ 62 ألف ليرة لبنانية لتسليمها إلى المحلات والسوبر ماركت بـ 70 ألف ليرة لبنانية، والمحلات والسوبرماركت تبيعها للمستهلكين بـ 77 ألف ليرة لبنانية في أي منطقة، (أي إنّ ربطة الخبز ستباع داخل الفرن بـ 65 ألف ليرة لبنانية وفي المحلات التجارية بـ 77 ألف ليرة لبنانية، في حين كانت تباع بما يتراوح بين 50 و55 ألف ليرة) كما سيحدد سعر ووزن ربطة الخبز الصغير».

وأكدت الوزارة أنّ «مديرية حماية المستهلك ستكثّف بمراقبة السوق، للتأكد من الالتزام بهذه التسعيرة والوزن، على أن يتم تطبيق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء على المخالفين». وكان وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال، أمين سلام، تحدث في مؤتمر صحافي أول من أمس، عن تهافت على الشراء والتخزين من جانب المواطنين، وفي ضوء المخاوف الشعبية من انقطاع السلع وتوقف الإمدادات، في ظلّ توسّع رقعة الحرب وارتفاع منسوب العمليات العسكرية بين حزب الله وجيش الاحتلال الإسرائيلي.

وطمأنت وزارة الاقتصاد بأنّ مخزون القمح المتوفر في السوق المحلي كافٍ لمدة شهرين على الأقل، داعيةً المواطنين إلى تجنّب التهافت على شراء الخبز أو الطحين بكميات كبيرة، حيث يتم تأمين إمدادات القمح بشكل منتظم لضمان استقرار السوق، وهناك تواصل بالتنسيق مع الجهات المعنية

> رفع سعر الخبز إلى ما بين 65 و77 ألف ليرة للربطة أي ما يوازي 80 سنتاً

لا تهافت على شراء الأدوية

على صعيد متصل بتداعيات تصعيد الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على لبنان، طمأن رئيس نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات (LPIA)، جوزيف غريب، المواطنين إلى أن الأدوية متوافرة في السوق. وأكد في بيان أنّ «المخزون العام للدواء المتوافر حالياً بين المستوردين لضمان استمرارية توفر هذه المواد الأساسية بشكل منتظم ومن دون انقطاع، على أن تصل شحنات إضافية قريباً».

وقال وزير الاقتصاد: «سجّلنا تهافتاً كبيراً من جانب النازحين من مناطق القصف باتجاه بيروت وجبل لبنان، على شراء ربطات الخبز بالعشرات، من هنا نريد أن نطمئن اللبنانيين على أن المواد الأساسية لصناعة الخبز من قمح وغيره موجودة وكافية ولا داعي للهلع»، مشدداً على أن موضوع الأمن الغذائي والمحروقات أمر أساسي بالنسبة إلينا، وسنقوم بكل الجهود الممكنة لتفادي أي انقطاع، والأمور تبقى رهن الظروف، والهدف من المؤتمر اليوم تطمين الناس وتهدئة البال.

والمؤسسات الصيدلانية كاف لـ3 أشهر»، مشيراً إلى أنّ «المخزون الاستراتيجي للدواء يتشكل من مكونات، أبرزها حجم المخزون الاحتياطي المتوافر لمواجهة أي انقطاع في الإمدادات». وقال: «على الرغم من الاعتداءات والحرب الدائرة حالياً، فإن الطلب على الأدوية لم يشهد أي حركة تهافت غير طبيعية من قبل المواطنين، ما يعكس استقراراً في سوق الدواء في لبنان وحالته الطبيعية عموماً، ولم تتأثر حتى اللحظة سلاسل الإمداد اللوجستية للأدوية بالحرب الدائرة، حيث لا تزال الشركات المستوردة قادرة على تلبية حاجة السوق، طالما أن المرافئ الوطنية لا تواجه حصاراً، كما أن الشركات المستوردة تعمل على زيادة حجم المخزون بشكل مستمر». وأعلن أن «نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات بدأت منذ نهاية عام 2023 باتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان استمرارية إمدادات الأدوية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة. وقد تم التحوط بشكل فعال لضمان توافر الإمدادات الأساسية في حال حدوث أي طارئ أو انقطاع. في هذا الإطار، نستطيع الجزم بأن المخزون الاستراتيجي كاف لفترات زمنية طويلة. كما أن الشركات المستوردة تعطي الأولوية للأدوية التي لا بديل لها، لضمان توفرها دائماً ضمن المخزون الاستراتيجي».

ولفت إلى أنه «في ما يتعلق بأدوية الأمراض السرطانية والمستعصية والمزمنة، يتم حالياً إعطاء الأولوية القصوى لهذه الأصناف، فالمخزون العام لهذه الأدوية متوافر لأشهر عدة، بما في ذلك أدوية السرطان وغسيل الكلى. ويتم تسليم الأدوية بانتظام على المؤسسات الصيدلانية، وفي حال حدوث صعوبات في التسليم في بعض المناطق، يتم التنسيق الفوري مع الصيدليات والمؤسسات المختصة لضمان وصول الأدوية إلى السوق». وأشار إلى أنه «بالنسبة للأدوية المخصصة لمعالجة مصابي الحرب، تؤكد الشركات المستوردة للأدوية توافر مخزون استراتيجي حالي يكفي أربعة أشهر، كما تعمل الشركات بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة على زيادة هذا المخزون بشكل دائم»، مؤكداً أن «الوضع الحالي أفضل بكثير مقارنة ببداية الأزمة المالية».

غالبية شركات الطيران تعلّق رحلاتها

أما على صعيد حركة مطار بيروت الدولي، فقال مصدر أمس الأربعاء لـ«العربي الجديد»، إن 19 رحلة ألغيت صباح أمس، فيما لا تزال شركة طيران الشرق الأوسط تسيّر رحلاتها، وصولاً وإقلاعاً. ومن الشركات التي ألغت رحلاتها بحسب المصدر، الأردنية، المصرية، القطرية، الإماراتية، الفرنسية، التركية والألمانية، وغيرها. من جانبه، أكد وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية، في مؤتمر صحافي له أمس الأربعاء أنّ العمل في المطار مستمر، ويجري على قدم وساق، هناك شركات علّقت رحلاتها لـ24 ساعة، وأخرى لـ48 ساعة وغيرها لفترة أطولها، وهناك شركات أبقت على رحلاتها الجوية، منها طيران الشرق الأوسط التي لم تتوقف أبداً، مشيراً إلى أن عدد المغادرين والوافدين عبر المطار لا يزال بالآلاف.

ولفت حمية إلى أن «الخطر على المطار من العدو متواصل منذ سنوات، إذ أن هناك ألف خرق جوي يسجل بشكل سنوي وخصوصاً فوق المطار»، مشيراً إلى أن «هناك إجراءات اتخذت بعد الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة، خصوصاً على صعيد منع حمل أجهزة توكي ووكي والبيجرز في الشنط أو الطائرات أو الشحن».

وأعلن رئيس نقابة أصحاب مكاتب السياحة والسفر جان عبود في بيان أمس «عدم وجود أي أزمة كما يشاع لعالقين لبنانيين في الخارج، كما حصل في نهاية يوليو/ تموز الماضي، جراء توقف شركات الطيران الأجنبية عن المجيء إلى لبنان».

وأشار إلى أن «المشكلة التي نواجهها في هذا الإطار محدودة ويتم العمل على احتوائها»، مؤكداً أن «وكلاء مكاتب السياحة والسفر في لبنان يعملون بشكل حثيث على متابعة وحل أمور زبائنهم، من خلال إعادة حجز أماكن لهم على متن طائرات شركة طيران الشرق الأوسط، وهذا ما يؤدي إلى تأخير سفرهم بعض الوقت». ولفت عبود إلى أن «كل شركات الطيران العربية والأجنبية أوقفت رحلاتها حالياً إلى مطار بيروت، علماً أن هذا الوضع يخضع لمراجعة يومية»، وعبّر عن «اعتزازه بشركة طيران الشرق الأوسط التي تلعب دوراً كبيراً في توفير السفر للبنانيين، الخارج والوافد، في ظل هذا الوضع الصعب، عبر وضع رحلات إضافية لتلبية الطلب الكبير للسفر من وإلى لبنان».

تهافت على شراء الخبز (حسين بيضون/العربي الجديد)

مخزون الأدوية يكفي 5 أشهر

أكد رئيس نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان (LPIA) جوزيف غريب أنّ الأدوية متوافرة في السوق، وقال في بيان إن «المخزون العام للدواء المتوافر حالياً بين المستوردين والمؤسسات الصيدلانية كاف لـ 5 أشهر»، وأضاف: «على الرغم من الاعتداءات والحرب الدائرة حالياً، فإن الطلب على الأدوية لم يشهد أي حركة تهافت غير طبيعية من قبل المواطنين، ما يعكس استقراراً في سوق الدواء في لبنان وحالته الطبيعية عموماً، ولم تتأثر حتى اللحظة سلاسل الإمداد اللوجستية للأدوية بالحرب الدائرة، حيث لا تزال الشركات المستوردة قادرة على تلبية حاجة السوق، طالما أن المرافئ الوطنية لا تواجه حصاراً، كما أن الشركات المستوردة تعمل على زيادة حجم المخزون بشكل مستمر». وأعلن أن «نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات بدأت منذ نهاية عام 2023 باتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان استمرارية إمدادات الأدوية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة. وقد تم التحوط بشكل فعال لضمان توافر الإمدادات الأساسية في حال حدوث أي طارئ أو انقطاع. في هذا الإطار، نستطيع الجزم بأن المخزون الاستراتيجي كاف لفترات زمنية

بروفايل

تستحضر اليسارية الألمانية زهرا فاغنكنخت مطالب اليسار ذات البعد الاجتماعي، حيث تعبر عن الرغبة في تحسين الخدمات العمومية وزيادة الأجور وفرض ضرائب على الأثرياء، كما تقترح تقليص دعم أوكرانيا والمهاجرين بدلاً من الاتجاه نحو التقشف

زهرا فاغنكنخت

مصطفى قماس

تدعو اليسارية زهرا فاغنكنخت Sahra Wagenknecht إلى الاهتمام بالبعد الاجتماعي وزيادة الأجور وفرض ضرائب أكثر على الأثرياء. وبحسب مراقبين، ينتظر أن يتجسد ذلك بعد الانتخابات الإقليمية التي جرت الأحد الماضي في ولاية براندنبورغ التي كانت جزءاً من ألمانيا الشرقية. لم يغب عن المراقبين الدور الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسة حزب «تحالف زهرا فاغنكنخت»، الذي يعرف باسم بـ«بي أس في» (BSW)، في الساحة السياسية الألمانية في سياق متسم بتراجع التحالف الحكومي المؤلف من الاشتراكيين والخضر والليبراليين وصعود اليمين المتطرف. لأول مرة يحمل حزب اسم مؤسسته. في يناير/كانون الثاني الماضي أعلنت زهرا فاغنكنخت البالغة من العمر 55 عاماً، الانفصال عن حزبها «دي لينكه» اليساري الراديكالي، كي تؤسس التحالف الذي تقوده حالياً، حيث سعت إلى تقديم عرض سياسي يزاوج بين خطاب اليسار وخطاب اليمين المتطرف.

يسارية شعبوية

يعرف عنها تاليفها نحو 12 كتاباً من أجل توضيح الرؤية التي تسترشد بها في مسارها السياسي. وبينما يعتبرها البعض يسارية «شعبوية»، يتصور آخرون أنها تدافع عن إعادة بناء دولة أمة تتمتع بسيادة اقتصادية وحيوية سياسية. ويعتقد مراقبون أن نجاح حزب «تحالف زهرا فاغنكنخت» مرتبط بشخصية مؤسسته، التي ولدت من أب إيراني وأم ألمانية في ألمانيا الشرقية في فترة الحرب الباردة. وهي ذات الحضور الطاغي في التظاهرات الخطابية. تثير مواقفها خاصة من الحرب في أوكرانيا الكثير من النقاش، غير أن حزبها تمكن من الحصول على 6% من أصوات الناخبين في الانتخابات الأوروبية التي جرت في حزيران/يونيو الماضي. تلك نسبة مهمة بالنسبة لحزب حديث التأسيس. غير أن أول اختبار لوزن ذلك الحزب في البلد كان الانتخابات المحلية التي شهدتها مقاطعتا ساكسونيا وتورينغن، حيث حاز على التوالي 11,8 % و15,8% من الأصوات المعبر عنها. وأتاحت الانتخابات المحلية التي جرت الأحد في ولاية براندنبورغ، للحزب الاشتراكي مواصلة التقدم بفارق ضئيل عن حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، غير أن المراقبين لم يغفلوا الصعود القوي لحزب «تحالف زهرا فاغنكنخت» الذي تشير استطلاعات الرأي إلى حصوله على 12% من الأصوات في براندنبورغ.

تحسين الخدمات وزيادة الأجور

تستحضر زهرا فاغنكنخت مطالب اليسار الراديكالي عندما تتناول القضايا ذات البعد الاجتماعي، حيث تعبر عن الرغبة في تحسين الخدمات العمومية وزيادة الأجور وفرض ضرائب أكثر على الأثرياء. تنتقد وضعية المستشفيات التي تحولت في نظرها إلى مصدر لجني الأرباح وتندد بالنقص المسجل على مستوى توفير المعلمين في المدارس، خاصة في الشطر الشرقي من ألمانيا. يجذب خطاب حزب زهرا فاغنكنخت، العمال والطبقة المتوسطة الدنيا وساكنة الشطر الشرقي من ألمانيا. لذلك الخطاب يركز على الفوارق التي يربطها بالنقاش حول الهجرة والاندماج والهوية والمناخ، معتبراً أن كل تدبير لدعم المهاجرين أو أوكرانيا يحرم الدولة من الوسائل التي يمكن أن تستثمرها الدولة في المدرسة أو التكوين.

تقليص نفقات المهاجرين

لا تعيد زهرا فاغنكنخت النظر في التقشف، فهي تؤكد أنه إذا توقفت عن دعم أوكرانيا وقلصت نفقات دعم المهاجرين، سيكون لدى الحكومة المال الكافي من أجل تمويل الجماعات المحلية والمتقاعدين والتأمين الخاص بالعاطلين. غير أن مواقفها من الهجرة تقربها من السياسات التي يدعو إليها اليمين المتطرف، حيث تدعو إلى خفض المساعدات للاجئين وإحداث مراكز لجوء خارج الاتحاد الأوروبي. رغم دعوتها إلى فتح الحوار مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والكف عن دعم أوكرانيا، إلا أن موقفها من المهاجرين سيكون من بين العوامل الحاسمة التي تراهن عليها من أجل جذب الناخبين لعب دور مؤثر في المرحلة المقبلة، خاصة مع صعود اليمين المتطرف في ألمانيا وأوروبا.

مصر

شراء الذهب والفضة خوفاً من تدهور الجنيه

اندفع مصريون نحو شراء الذهب والفضة، في محاولة للحفاظ على مدخراتهم، على وقع تدهور سعر الجنيه المصري مقابل الدولار

القاهرة ـ **عادل صبري**

خوفاً من تدهور الجنيه، يتعلق المصريون بآمال إنقاذ ما تبقّى لديهم من ثروات باكتناز الذهب والفضة. يأتي ذلك في ظل الركود العقاري وصعوبة الاستثمار في بدائل أخرى، تدفع أسواق الصاغة لفتح شهية أصحاب المدخرات للإقبال على شراء الذهب والفضة.

يسوّق الموزعون على وسائل التواصل الاجتماعي والمحلات الكبرى، لبيع المصوغات المشغولة، لتحقيق أرباح جيدة، بينما يقبل المستهلكون على اقتناء السبائك والمشغولات القديمة، تجنبا لدفع قيمة الدمغات والمصنعية التي تمثل نحو 3% من قيمة المعدنين الأصفر والفضي. أدى تراجع الفائدة على الدولار من مستوى 5,25% و5,5% إلى 4,75% بالفيدرالي الأميركي، إلى تراجع قيمته عالمياً، وأضعف قوته في السوق المحلية، في حين اتجهت أنظار أصحاب المدخرات إلى الاستثمار في الذهب والفضة وأي سلعة مقومة بالدولار، والشهادات البنكية والسندات ذات العائد المرتفع، مع مخاوف من تدهور جديد للجنيه، تدفعه إلى مستويات تزيد عن 50 جنيها مقابل الدولار قبل نهاية العام.

إقبال على الذهب

يقبل المشترون على الذهب باعتباره أكثر المعادن قدرة على تعزيز قيمة المحفظة الاستثمارية، والتحوط ضد المخاطر، لقدرته على الاحتفاظ بقيمته في الأوقات الصعبة، وأرباحا في ظل انتعاش الأسواق.

رغم صعوده المستمر منذ أربع سنوات، وسط أخطار انتشار وباء كورونا والمخاوف الجيوسياسية المتزايدة في المنطقة وعالمياً، والاضطراب الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى، ارتفع الذهب إلى مستويات قياسية بنسبة 20% خلال 12 شهراً. مع ذلك، فإن العائد من وراء استثماره يقل تدريجياً كلما ارتفعت الأسعار. سجل الذهب أسعاراً قياسية خلال الفترة الأخيرة، وبلغ سعر الأونصة صباح أمس نحو 2653 دولاراً في البورصات الدولية، قادماً من مستوى 2503 دولارات أول سبتمبر الجاري، و2038 دولاراً مطلع عام 2024. بلغ سعر غرام الذهب عيار 21 الأكثر طلباً في الأسواق المحلية، نحو 4100 جنيه في يناير الماضي، بينما سجل 3435 جنيها بداية سبتمبر و3548 الاثنين الماضي، بما يعكس تراجعاً في سعر البيع بالجنيه، رغم الزيادة الكبيرة بسعره عالمياً.

أسواق الفضة

في المقابل، استقبلت أسواق الفضة العام الجديد عند سعر 38 جنيهاً لغرام الفضة المحلية و40 جنيهاً للفضة السويسرية، لتظهر مرتفعة عند 47,25 جنيها للغرام و48,50 جنيها للسبائك السويسرية (الدولار = نحو 48,5 جنيهاً).

يوصي متعاملون في سوق الصاغة المستهلكين، عبر القنوات التي يديرونها على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، بشراء الفضة على نطاق واسع، مع تحفيز أقل لشراء الذهب. يشتري المستهلكون الفضة باعتبارها الأكثر ربحية، في ظل ارتفاع أسعار الذهب إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، تبث مخاوف لدى المستهلكين من توقفها المفاجئ، ومرورها بفترة تراجع مفاجئ تعرّضهم لخسائر فادحة.

يؤكد رئيس شعبة الذهب السابق، فاروق إبراهيم، أن حركة البيع والشراء في أسواق الصاغة تمر بحالة من الركود، وأن ما يراه من مضاربات على تعاملات الذهب والفضة، يجري بعيداً عن أرض الواقع، أغلبها يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي غير المنظور أثرها بالنسبة للسوق الحقيقي، والإجراءات الرسمية. يبدي إبراهيم مخاوفه من اضطراب حركة الأسعار في الذهب ويعتبرها غير مبررة، سواء في الخارج أو في الأسواق المحلية، مشيراً إلى أن صغر حجم سوق الذهب، مقارنة بحجم التداول والإنتاج عالمياً، لا يجعله إلا تابعاً لما تحدثه تحولات الأسعار في البورصات الأجنبية.

متجر للمجوهرات في القاهرة (نارا نودراس/Getty)

العراق

الحكومة ترفض خصخصة القطاع الصناعي المترهل

بغداد ـ **أحمد عبيد**

يعاني القطاع الصناعي العراقي المملوك للحكومة، من الترهل الوظيفي وتوقف إنتاج جزء كبير منها، منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، الأمر الذي أحدث بطالة مقنعة وزيادة في الموازنات التشغيلية لدفع رواتب وأجور موظفي هذه الشركات. ويبلغ عدد المصانع والمعامل الحكومية المتوقفة في العراق 104 مصانع ومعامل تابع لوزارة الصناعة من أصل 294، ويبلغ عدد العاملين فيها 106 آلاف منهم 66 ألفاً يتبعون مصانع متوقفة وبلا أي إنتاج ويستلمون مرتباتهم الشهرية.

وتعود أسباب كثيرة وراء هذه الحالة منها تدمير وقصف تلك المعامل أو خروج خطوط الإنتاج فيها عن الخدمة نتيجة القِدم، ومنافسة المستورد بها. وتعتبر معامل الحديد والصلب وصناعة وتجميع السيارات والنسيج، واللدائن، والطابوق الحراري والإسمنت، ومعامل التكرير والإسفلت أبرزها.

وشدد مختصون بالاقتصاد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لمعالجة مشكلة الشركات المتوقفة عن الإنتاج أو الشركات الخاسرة التي لا تسد في إنتاجها أجور تكاليف الإنتاج، مؤكدين أن المشاركة بين القطاعين تدفع لتمكين الحكومات من شراء وتقديم خدمات البنية التحتية والخدمات العامة، والاستفادة من موارد وخبرات القطاع الخاص، من خلال ترتيبات تقاسم المخاطر. وفي منتصف سبتمبر/ أيلول الجاري، أكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، أن حكومته ليس لديها توجه لخصخصة الشركات الحكومية، مؤكداً التوجه نحو القطاع الصناعي لتغطية احتياجات السوق المحلية، وتصدير الفائض. وأكد أن «الحكومة ليس لديها توجه لخصخصة الشركات الحكومية، بل تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص بشكل منتج، ومن أجل تحقيق القيمة المضافة، إلى جانب دعم القطاع الخاص، إذ إن نجاح أي وزارة في هذه الشراكات سيكون حافزاً للوزارات الأخرى.

بطالة مقنعة

لجنة الاقتصاد في البرلمان العراقي، تحدثت عن وجود ترهل وظيفي كبير في شركات وزارة الصناعة والمعادن العراقية، لافتة إلى أن النهوض بالواقع الاقتصادي والصناعي بالعراق يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لمعالجة المشكلات.

وقال عضو اللجنة، موفق حسين، إن هيكلية وزارة الصناعة للمصانع القديمة ضرورية، حيث إن أحدث معمل يرجع تاريخه إلى ثمانينيات القرن الماضي، وبالتالي فإن المعامل والمصانع في الوزارة لا تستطيع أن تنافس المنتجات المستوردة من حيث كمية وجودة الإنتاج. وأضاف، حسين، لـ«العربي الجديد»، أن النهوض في ظل ضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم سوق العمل. وأفاد بأن ضعف أداء القطاع الخاص في عملية التوظيف والإنتاج، دفع المواطن للبحث عن فرص العمل الوظيفي في القطاعات الحكومية، التي تضمن له الحصول على حقوقه التقاعدية وضمان استلام الرواتب.

وأضاف أن الحكومة تعمل على مشاركة القطاع الخاص في تشغيل المعامل الإنتاجية المهمة، وهذا الأمر يدفع للتفاؤل وبفتح الطريق للمشاركة المتواصلة بين القطاعين العام والخاص، ويزيد من فرص الإنتاج والتوظيف، مع ضرورة التركيز على تفعيل قانون التقاعد للعاملين في القطاع الخاص.

الموظفين العاملين في الشركات العامة والمصانع المتوقفة تشكل عبئاً على موازنة الدولة، مضيفاً، أن التعيينات التي تبنتها الحكومة في السنوات الأخيرة كانت سبباً في زيادة الموازنة التشغيلية بحدود 8 تريليونات دينار شهرياً (نحو 6 مليارات و107 ملايين دولار).

وشدد العطواني، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، على أهمية تنشيط القطاع الخاص وتفعيل الاقتصاد التشاركي من أجل تقليل الحركة تجاه القطاع الحكومي في ظل مشاركة القطاع الخاص في دعم سوق العمل. وأفاد بأن ضعف أداء القطاع الخاص في عملية التوظيف والإنتاج، دفع المواطن للبحث عن فرص العمل الوظيفي في القطاعات الحكومية، التي تضمن له الحصول على حقوقه التقاعدية وضمان استلام الرواتب.

وأضاف أن الحكومة تعمل على مشاركة القطاع الخاص في تشغيل المعامل الإنتاجية المهمة، وهذا الأمر يدفع للتفاؤل وبفتح الطريق للمشاركة المتواصلة بين القطاعين العام والخاص، ويزيد من فرص الإنتاج والتوظيف، مع ضرورة التركيز على تفعيل قانون التقاعد للعاملين في القطاع الخاص.

أخبار

تراجع الصادرات السعودية النفطية 3%

تراجعت الصادرات السعودية النفطية بنسبة 3% في يوليو/تموز الماضي. وأظهرت بيانات حكومية، أمس الأربعاء، نمو الصادرات السعودية غير البترولية، شاملة إعادة التصدير، 19% في يوليو على أساس سنوي. ووفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، زادت الصادرات غير البترولية باستثناء إعادة التصدير إلى 6,5%، فيما ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 78,4% في الفترة نفسها. وزادت الصادرات السلعية 2% في يوليو/تموز على أساس سنوي. وانخفضت الصادرات النفطية 3,1% في يوليو/تموز على أساس سنوي. وتضخ السعودية نحو تسعة ملايين برميل نفط يوميا، وهو ما يقل عن قدرتها الإنتاجية 25%. و«تدور أسعار النفط حول 75 دولارا للبرميل. وهو ما يقل عن المستوى الذي تحتاجه المملكة لموازنة الإنفاق والذي يبلغ نحو 100 دولار للبرميل» وفقا لوكالة بلومبيرغ أول من أمس. وتتوقع أوبك في آخر تقرير لها، وصول الطلب العالمي على النفط إلى 118,9 مليون برميل يوميا بحلول 2045.

انخفاض عجز الميزان التجاري الأردني

بلغ العجز في الميزان التجاري الأردني (والذي يمثل الفرق بين قيمة الصادرات الكلية وقيمة المستوردات)، في الشهور السبعة الأولى من العام الحالي 5,376 مليارات دينار (7,566 مليارات دولار) مقارنة مع 5,391 مليارات دينار (7,601 مليارات دولار) في الفترة المقابلة من عام 2023. وارتفعت الصادرات الكلية للأردن

بنسبة 1,9% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 مقارنه بنفس الفترة من عام 2023، فيما ارتفعت المستوردات بنسبة 0,8%. وفق التقرير الشهري لدائرة الإحصاءات العامة الحكومية الأردنية الصادر اليوم الأربعاء، حول التجارة الخارجية. وبين التقرير أن الارتفاع في الصادرات كان في بند المعاد تصديره بنسبة 34,7% والتي تشكل مساهمتها في الصادرات 9%، صاحبه انخفاض في الصادرات الوطنيه بنسبة (0,7%) والتي تشكل مساهمتها 91% من مجموع الصادرات.

3 بنوك قطرية توقّع اتفاقية تمويل مع «أربدْ»

وقّع بنك قطر الوطني، ومصرف الريان، وبنك الدوحة، اتفاقية تمويل تاريخية مع مجموعة أربدْ بقيمة مليارَي ريال قطري؛ لدعم توسعة شبكة مراكز البيانات لديها. وحسب بيان «الريان» لبورصة قطر، أمس الأربعاء، فقد تم إقرار الاتفاقية التي تمتد لعشر سنوات وفق صيغة مختلطة تجمع بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، وهي الصفقة الأكبر في تاريخ قطاع التكنولوجيا في دولة قطر.

وسيتم استخدام الأموال لتعزيز القدرات والبنى التحتية وتوسعتها في مراكز البيانات المشمولة في عمليات المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ما يلبي الطلب المتنامي على الاتصالات فائقة السرعة، والذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية.

ولفتت «أربدْ» في بيانها إلى أنه سيتم تخصيص شريحة كبيرة من التمويل لتوسعة القدرات وترقية البنى التحتية من أجل تلبية الطلب المتزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الذكاء الاصطناعي، والخدمات السحابية، والاتصالات فائقة السرعة.

مال وسياسة

يحاصر المجهول الاقتصاد الإسرائيلي في ظل اقتراب شبح الحرب الشاملة كثيراً مع حزب الله اللبناني، إذ تحذر تقارير دولية من سيناريو كابوسي لإسرائيل، حيث يستعد مستثمرون لحرب قد تطاول إسرائيل بأكملها، بما في ذلك تل أبيب

الصراع يبتلع الأموال

هل يصمد الاقتصاد الإسرائيلي في حرب شاملة مع حزب الله؟

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يسيطر التوتر على المؤسسات المالية والمستثمرين في إسرائيل من اتساع نطاق القتال، ليصل إلى حرب شاملة باتت وشيكة مع حزب الله اللبناني، إذ تزداد الضربات ضراوة من جانبه، وتصل إلى مناطق أعمق في إسرائيل، رداً على العدوان الوحشي الإسرائيلي على جنوب لبنان.

يرتسم سيناريو كابوسي للاقتصاد الإسرائيلي، حتى بات بعض المستثمرين يستعدون لحرب قد تبتلع إسرائيل بأكملها، بما فيها تل أبيب، وسط قلق متزايد من أن حزب الله قد يكون قادراً على شنّ مثل هذه الحرب. وفي ظل مثل هذا السيناريو، سيتضرر النمو الاقتصادي بشدة، وربما أكثر من الضربة التي تلقاها بعد عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 والاستنزاف الواسع للموارد المالية الإسرائيلية التي سُخّرت للإنفاق على القتال الذي طال أمده في قطاع غزة. ويتوقع اقتصاديون ارتفاع نفقات الجيش الإسرائيلي بشكل أكبر حال نشوب حرب لا يمكن السيطرة عليها مع حزب الله، بما يزيد وتيرة هروب المستثمرين ويؤدي إلى إطاحة البنوك وهبوط قيمة الشيكل، الأمر الذي يضطر بنك إسرائيل إلى التدخل بما يؤدي إلى استنزاف احتياطيه من النقد الأجنبي. تنتظر نهاية الحرب على غزة وعودة جنود الاحتياط إلى وظائفهم وتعافي الاقتصاد، إذ بحكومة بنيامين نتنياهو توسّع جبهة الصراع مع حزب الله بالبدء بشنّ غارات غير مسبوقة على جنوب لبنان في الثالث والعشرين من سبتمبر/ أيلول الجاري، ما تسبب في مقتل نحو 600 شخص وإصابة نحو 2000 آخرين حتى الثلاثاء الماضي، وذلك بعد أيام قليلة من تفجير أجهزة النداء الآلي المحمولة «البيجر» التي تسببت في مقتل 39 شخصاً وإصابة أكثر من ثلاثة آلاف شخص، لتتسع جبهة القتال مع حزب الله الذي يردّ برشقات صاروخية، تظهر بعض التقارير والصور التي تفلت من قبضة التعتيم الإسرائيلي أنها تتسبب بأضرار تبدو مؤلمة لإسرائيل واقتصادها حال استمرارها وتراكمها، حيث طاول القصف لأول مرة تل أبيب أمس، وفق ما أعلن الجيش.

حريق في موقع استهدفه حزب الله بكريات شمونة، شمالي فلسطين المحتلة، 24 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

الحرب تدفع الاقتصاد إلى حافة الهاوية

ويتجه الوضع الاقتصادي الصعب أساساً في إسرائيل إلى منطقة أكثر حدة. فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,7% فقط بين إبريل/نيسان ويونيو/حزيران، على أساس سنوي، أي أقل بنحو 5,2% عن توقعات خبراء الاقتصاد، وفقاً لوكالة بلومبيرغ الأميركية. وفي السادس عشر من سبتمبر/أيلول الجاري، اضطر وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى مطالبة الكنيست بالموافقة على زيادة طارئة في عجز الموازنة. وكانت هذه هي المرة الثانية التي يقدم فيها مثل هذا الطلب هذا العام، بينما بات إسراف سموتريتش في الإنفاق على الحرب يقلق المستثمرين، وفق تقرير لمجلة إيكونوميست البريطانية.

وبدأت الأموال تفرّ من البلاد. فبين مايو/أيار ويوليو/تموز تضاعفت التدفقات الخارجة من البنوك الإسرائيلية إلى المؤسسات الأجنبية فقط، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلى مليارَي دولار، بحسب «إيكونوميست»، ويشعر صناع السياسات الاقتصادية في البلاد بقلق أكبر مما كانوا عليه منذ بداية الصراع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

أي اقتصاد في زمن الحرب يعتمد على مدى توافر الأموال، بينما يتعيّن على حكومة الاحتلال تمويل الجيش، غالباً من خلال الإنفاق بالعجز، مع ضمان بقائها قوية بما يكفي لسداد ديونها عندما يحل السلام. والسيناريو الكابوسي بالنسبة إلى إسرائيل هو صراع ينتشر إلى القدس المحتلة وتل أبيب، المركزَين التجاريين للبلاد. لكن حتى حرب أقل كثافة حيث يقتصر القتال على شمال البلاد قد تكون كافية لدفع اقتصادها إلى هاوية الهاوية، وفق التقرير. وفي مارس/ آذار، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعتبر أنه يمكنه حسم الأمور عسكرياً في غزة وبدأت الأموال تفرّ من البلاد. فبين مايو/أيار ويوليو/تموز تضاعفت التدفقات الخارجة من البنوك الإسرائيلية إلى المؤسسات الأجنبية فقط، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلى مليارَي دولار، بحسب «إيكونوميست»، ويشعر صناع السياسات الاقتصادية في البلاد بقلق أكبر مما كانوا عليه منذ بداية الصراع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

أي اقتصاد في زمن الحرب يعتمد على مدى توافر الأموال، بينما يتعيّن على حكومة الاحتلال تمويل الجيش، غالباً من خلال الإنفاق بالعجز، مع ضمان بقائها قوية بما يكفي لسداد ديونها عندما يحل السلام. والسيناريو الكابوسي بالنسبة إلى إسرائيل هو صراع ينتشر إلى القدس المحتلة وتل أبيب، المركزَين التجاريين للبلاد. لكن حتى حرب أقل كثافة حيث يقتصر القتال على شمال البلاد قد تكون كافية لدفع اقتصادها إلى هاوية الهاوية، وفق التقرير. وفي مارس/ آذار، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعتبر أنه يمكنه حسم الأمور عسكرياً في غزة وبدأت الأموال تفرّ من البلاد. فبين مايو/أيار ويوليو/تموز تضاعفت التدفقات الخارجة من البنوك الإسرائيلية إلى المؤسسات الأجنبية فقط، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلى مليارَي دولار، بحسب «إيكونوميست»، ويشعر صناع السياسات الاقتصادية في البلاد بقلق أكبر مما كانوا عليه منذ بداية الصراع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

نمو منكمش

يقترب الاقتصاد الإسرائيلي من نقطة الانكماش، بعدما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,7% فقط بين إبريل/نيسان ويونيو/حزيران، على أساس سنوي، أي أقل بنحو 5,2% عن توقعات خبراء الاقتصاد، وفقاً لوكالة بلومبيرغ الأميركية. وفي السادس عشر من سبتمبر/ أيلول الجاري، اضطر وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى مطالبة الكنيست بالموافقة على زيادة طارئة في عجز الموازنة. وكانت هذه هي المرة الثانية التي يقدم فيها مثل هذا الطلب هذا العام، بينما بات إسراف سموتريتش في الإنفاق على الحرب يقلق المستثمرين، وفق تقرير لمجلة إيكونوميست البريطانية.

وبدأت الأموال تفرّ من البلاد. فبين مايو/أيار ويوليو/تموز تضاعفت التدفقات الخارجة من البنوك الإسرائيلية إلى المؤسسات الأجنبية فقط، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلى مليارَي دولار، بحسب «إيكونوميست»، ويشعر صناع السياسات الاقتصادية في البلاد بقلق أكبر مما كانوا عليه منذ بداية الصراع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

أي اقتصاد في زمن الحرب يعتمد على مدى توافر الأموال، بينما يتعيّن على حكومة الاحتلال تمويل الجيش، غالباً من خلال الإنفاق بالعجز، مع ضمان بقائها قوية بما يكفي لسداد ديونها عندما يحل السلام. والسيناريو الكابوسي بالنسبة إلى إسرائيل هو صراع ينتشر إلى القدس المحتلة وتل أبيب، المركزَين التجاريين للبلاد. لكن حتى حرب أقل كثافة حيث يقتصر القتال على شمال البلاد قد تكون كافية لدفع اقتصادها إلى هاوية الهاوية، وفق التقرير. وفي مارس/ آذار، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعتبر أنه يمكنه حسم الأمور عسكرياً في غزة وبدأت الأموال تفرّ من البلاد. فبين مايو/أيار ويوليو/تموز تضاعفت التدفقات الخارجة من البنوك الإسرائيلية إلى المؤسسات الأجنبية فقط، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلى مليارَي دولار، بحسب «إيكونوميست»، ويشعر صناع السياسات الاقتصادية في البلاد بقلق أكبر مما كانوا عليه منذ بداية الصراع في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

أي اقتصاد في زمن الحرب يعتمد على مدى توافر الأموال، بينما يتعيّن على حكومة الاحتلال تمويل الجيش، غالباً من خلال الإنفاق بالعجز، مع ضمان بقائها قوية بما يكفي لسداد ديونها عندما يحل السلام. والسيناريو الكابوسي بالنسبة إلى إسرائيل هو صراع ينتشر إلى القدس المحتلة وتل أبيب، المركزَين التجاريين للبلاد. لكن حتى حرب أقل كثافة حيث يقتصر القتال على شمال البلاد قد تكون كافية لدفع اقتصادها إلى هاوية الهاوية، وفق التقرير. وفي مارس/ آذار، عندما كان الجيش الإسرائيلي يعتبر أنه يمكنه حسم الأمور عسكرياً في غزة وبدأت الأموال تفرّ من البلاد. فبين مايو/أيار ويوليو/تموز تضاعفت التدفقات الخارجة من البنوك الإسرائيلية إلى المؤسسات الأجنبية فقط، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلى مليارَي دولار، بحسب

طلب حاد على الدولار والتخلص من الشيكل

تشهد سوق الصرف في إسرائيل ارتفاعاً حاداً في الطلب على الدولار، وسط إقبال متزايد على تحويل المدخرات إلى العملة الأميركية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أظهرت تقارير إسرائيلية نفاد الدولار من شركات الصرافة، وسط إقبال حاد على الشراء من قبل الإسرائيليين منذ بداية الأسبوع الجاري، مع تصاعد وتيرة الحرب، فضلاً عن التخلص من فئة الـ 200 شيكل التي أعلنت حكومة بنيامين نتنياهو اعتزامها إلغاءها لمحاربة ما وصفته بـ«المال الأسود». وذكرت صحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية، أمس الأربعاء، أن هناك زيادة حادة في طلبات إيداع أو صرف أو تحويل الأوراق المالية من فئة 200 شيكل إلى العملات الأجنبية، لدرجة أن هناك صرافات نفدت منها العملة الأميركية، مطلع الأسبوع، مشيرة إلى أن الكثير من الإسرائيليين يهرولون للتخلص من هذه الورقة النقدية، خوفاً من احتمال إلغائها. وأشار مسؤول في أحد البنوك إلى أن «عدداً كبيراً من الأشخاص حضروا إلى الفروع في الأيام الأخيرة للتخلص من الأوراق النقدية من فئة 200 شيكل»، في الوقت نفسه، منذ أن قامت البنوك في السنوات الأخيرة بتخفيض عدد الفروع بشكل كبير حيث توجد خدمات نقاط البيع للتعامل مع النقد، يتجه العديد من العملاء إلى السوق غير المصرفية. ولفتت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن نتنياهو وجّه، الأسبوع الماضي، وزير المالية ومحافظ بنك إسرائيل والمدير العام لمكتب رئيس الوزراء ومسؤولين آخرين لعقد مناقشة خاصة لإلغاء الـ 200 شيكل، بغرض «المساعدة في محاربة رأس المال الأسود، وإضعاف المنظمات الإجرامية وتحسين تحصيل الضرائب». ويبلغ مجموع الأموال النقدية في أيدي الجمهور 132 مليار شيكل (حوالي 35 مليار دولار)، 80% منها على شكل أوراق نقدية من فئة 200 شيكل.

وجاءت هرولة الكثيرين نحو التخلص من فئة الـ 200 شيكل بالتزامن مع إظهار تقارير مصرفية أن البنوك الإسرائيلية تشهد هروب رؤوس الأموال، والبنوك الثلاثة الكبرى تعلن عن زيادة كبيرة في عدد العملاء الذين يطلبون تحويل مدخراتهم إلى بلدان أخرى أو ربطها بالعملة الأميركية، وسط القلق المتصاعد من قرب وقوع حرب شاملة مع حزب الله اللبناني واحتمال تعرض الاقتصاد الإسرائيلي لأضرار أوسع نطاقاً من تلك التي شهدها بعد عملية «طوفان الأقصى» التي شنّتها المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وشنّ الجيش حرب مكلفة ضد قطاع غزة.

كذلك يتزايد القلق بأن المعونات الأميركية لن تصل كاملة هذا العام. وفق تقرير مفصل لـ«كالكاليست» فإن المساعدات الأميركية البالغة 8,7 مليارات دولار لن تصل كاملة في 2024، وإذا وصلت فليس من الواضح على الإطلاق متى وتحت أي ظروف. ويشير البعض إلى أن 3,5 مليارات دولار فقط ستصل على الأكثر. وفيما يتعلق بوجهة المساعدات المالية المقررة، أفادت الصحيفة بأن 5,2 مليارات دولار كانت مخصصة لتمويل منظومات حسم الإنفاق النزوح من مناطق شمال فلسطين المحتلة وتزايد الإقبال في الاستثمار على مناطق الجنوب، لا سيما في تل أبيب والقدس المحتلة، ما يلقي من زيادة الإيجارات، بعدما شهدت بالأساس قفزات خلال الأشهر الماضية.

مكتب صرافة في تل أبيب، 25 سبتمبر/ أيلول 2002 (Getty)

> 80% من النقود المتداولة في إسرائيل من فئة الـ 200 شيكل

النزوح يرفع إيجارات تل أبيب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تزيد الحرب المتصاعدة بين إسرائيل وحزب الله اللبناني من تشوه سوق العقارات الإسرائيلي، وسط اتساع نطاق النزوح من مناطق شمال فلسطين المحتلة وتزايد الإقبال في الاستئجار على مناطق الجنوب، لا سيما في تل أبيب والقدس المحتلة، ما يلقي من زيادة الإيجارات، بعدما شهدت بالأساس قفزات خلال الأشهر الماضية.

يواجه قطاع الإسكان الإسرائيلي ضغوطاً مع نزوح قرابة 70 ألف إسرائيلي من المستوطنات الحدودية مع لبنان إلى الوسط، خلال الشهور الماضية حتى عشية اتساع نطاق الصراع بين تل أبيب وحزب الله اللبناني، وفق أرقام الكنيست الإسرائيلي. وبينما تشير وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن الرقم يتجاوز 120 ألفاً، إلا أن النتيجة تظهر تزايد الضغط على سوق الإسكان الإسرائيلي، بسبب ارتفاع حدة الطلب، خصوصاً في مدن الوسط. ويقدر مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست عدد الأشخاص الذين أخلوا من مستوطنات الحدود الشمالية بنحو 70 ألف شخص حتى أغسطس/آب الماضي. ويستقبل الأشخاص الذين أخلوا من معونات الإسكان الحكومية في مناطق شمال فلسطين المحتلة وتزايد الإقبال في الاستئجار على مناطق الجنوب، لا سيما في تل أبيب والقدس المحتلة، ما يلقي من زيادة الإيجارات، بعدما شهدت بالأساس قفزات خلال الأشهر الماضية.

يواجه قطاع الإسكان الإسرائيلي ضغوطاً مع نزوح قرابة 70 ألف إسرائيلي من المستوطنات الحدودية مع لبنان إلى الوسط، خلال الشهور الماضية حتى عشية اتساع نطاق الصراع بين تل أبيب وحزب الله اللبناني، وفق أرقام الكنيست الإسرائيلي. وبينما تشير وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن الرقم يتجاوز 120 ألفاً، إلا أن النتيجة تظهر تزايد الضغط على سوق الإسكان الإسرائيلي، بسبب ارتفاع حدة الطلب، خصوصاً في مدن الوسط. ويقدر

> زيادة الإيجارات وصلت في بعض المدن إلى 20%

مبنى سكني في تل أبيب أصيب بصاروخ أطلق من غزة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023 (Getty)

خارج المستوطنات الحدودية مع لبنان. ويقدر الكنيست أن الزيادة وصلت في بعض المدن إلى 20% للإيجارات، بينما زادت أسعار المساكن بنسبة وصلت إلى 15% خلال العام الجاري. وارتفعت حالات انتقال السكان للعيش مؤقتاً، أو دائماً، من مستوطنات الشمال على الحدود مع لبنان إلى مدن الوسط بصدارة القدس المحتلة وتل أبيب. وأدى هذا الانتقال إلى إعادة هيكلة مناطق التركز السكاني داخل إسرائيل مؤقتاً على الأقل، ودفع إلى تراجع معروض الشقق الفارغة والمتاحة إما للبيع أو للإيجار، وفق تقرير لوكالة الأناضول.

ومع الدعم الذي تقدمه الحكومة إلى السكان النازحين من الشمال، فإن هؤلاء غير مبالين بمقدار الارتفاع في أسعار المساكن، وهو ما أدى إلى ظهور حالات استغلال من المؤجرين أو المطورين العقاريين، وفق الكنيست. رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أكد، الأثنين، أن الهدف من التصعيد الإسرائيلي ضد الجنوب اللبناني هو إعادة سكان الشمال إلى منازلهم، بعد ارتفاع وتيرة النازحين، وزيادة الكلفة على وزارة المالية الإسرائيلية.

ومنذ صباح الاثنين الماضي، يشنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً هو «الأعنف والأوسع والأكثر كثافة» على لبنان منذ بدء المواجهات مع «حزب الله» في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ومنذ «حرب تموز» عام 2006، ما أوقع 558 قتيلاً، بينهم 50 طفلاً، و94 امرأة، و1835 جريحاً و27 ألف نازح، وفق أحدث بيانات السلطات اللبنانية.

في المقابل، يستمر انطلاق صفارات الإنذار شمالي إسرائيل قرب الحدود مع لبنان، إثر إطلاق «حزب الله» مئات الصواريخ على مواقع عسكرية ومستوطنات إسرائيلية. ومنذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تتبادل فصائل لبنانية وفلسطينية في لبنان، أبرزها «حزب الله»، مع الجيش الإسرائيلي قصفاً يومياً.

رؤية

الإدمان العربي على الغرب

جواد العناني

في اقتباس مشهور عن رئيس الوزراء البريطاني الجديد، كير ستارمر يقول فيه إن مشكلتنا مع المسلمين ليست مع قادتهم فنحن نستطيع تغييرهم متى نشاء، ولكن مشكلتنا مع الدين الإسلامي، والعرب هم حملته وسدنته. ومن هنا يأتي الخلاف. وبعبارة أخرى، فإنه يصف الموقف بين العرب والغرب بأنه صراع حضاري. والواقع أن الغرب الأوروبي قد تراجع دوره بعد الحرب العالمية الثانية، ونما مكانه الدور الأميركي الذي كان قوياً في عدائه للعرب، وفي السعي لتفريقهم. وقد بات من المطلوب حالياً أن نضع دراسة شاملة لتقييم هذه العلاقات. والسبب أن العرب قد أدمنوا الحضارة والمنتجات والخبرات والثقافة الغربية إلى حد الهوس. ولكن، وبعدما ازداد إدراك الدول العربية لحجم مقدراتها، بات الغرب أكثر ميلاً إلى التعامل مع الوطن العربي.

وتحولت العلاقات حتى مطلع القرن الحادي والعشرين من احتلال واستعمار إلى تفاعل اقتصادي واجتماعي وتكنولوجي للاستفادة من فوائض الأموال العربية، وإعادة الميزان التبادلي لصالح الغرب خاصة بعد عام 1973، أو بعد حرب أكتوبر وما تلاها من شراكات ومؤتمرات وندوات واتفاقات واستثمارات وشركات ذات امتياز (Franchises). وقد ساعد الغربَ على ذلك أمران: أولهما تراجع دور الاتحاد السوفييتي وسقوط تلك الإمبراطورية بوصفها دولة منافسة للغرب، والأمر الثاني دخول الصين والهند إلى عالم التكنولوجيا الرقمية والصناعية. وحاجة كليهما في ذلك إلى الغرب المتطور.

ولهذا تمتعت الولايات المتحدة بتفوقها الذي جعلها تقف وحيدة وقطباً واحداً على قمة هرم العالم من حيث القوتين الناعمة والخشنة. وقد بدأ الغرب بعدها يعزز مكانته مستثمراً ذلك الحدث العجيب الذي وقع يوم الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، قبل أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً، حيث حصل غزو للعراق بدون مبرر عام 2003، والربيع العربي منذ 2010 حتى بداية وباء الكوفيد -19، ومن بعده حرب أوكرانيا حتى وصلنا إلى الحرب على غزة، والآن الحرب على لبنان. ولم يبق من الدول العربية أحد لم يتأثر بما جرى خلال هذين العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين. ولكن بعض الدول وجدت لنفسها طريقاً لكي تجتاز تلك المحن من خلال السعي للتفاهم مع الغرب بدلاً من أن تقف أمامه متحدية. ومن الأمثلة على ذلك الأردن خارج نطاق دول الخليج، ودول الخليج الست باستثناء ما شاب العلاقات الأميركية السعودية بسبب قضية جمال خاشقجي. ولقد وجدت السعودية ضالتها في شخص دونالد ترامب الذي هزم هيلاري كلينتون في انتخابات عام 2016، وعقد صفقات مع السعودية أراحتهم ووفرت لغروره فرصة للتباهي.

المهم أن الوطن العربي بعد كل هذه الأحداث يجد نفسه يتساءل: هل هنالك وطن عربي؟ هل هنالك حتى عالم عربي؟ والبعض ينتقض هذا الاصطلاح من أطرافه حتى يوصله إلى مرحلة التساؤل هل هناك أقطار عربية؟ وما يزال البعض يرى في الوطن بحكم وحدة اللغة والجغرافيا والتاريخ والمصالح أشياء تجمعه نظرياً. ولكنها في الواقع تفصله عن بعضه البعض، كما قال الكاتب والشاعر الإنجليزي الأيرلندي أوسكار وايلد بعد زيارته الشهيرة للولايات المتحدة التي طالت لمدة عام وانتهت عام 1883. وقد قال عام 1887 في تعليق له على المقارنة بين الجزر البريطانية والولايات المتحدة: نحن دولتان متشابهتان ولكن تفرقنا لغة واحدة.

أما العرب، فقد أصبح كل وجه شبه أو تماثل بينهم ظاهرة سالبة تفرقهم. فهم مختلفون في اللغة وأسلوب استخدامها ويستعيضون عنها باللغات الأوروبية، خاصة الإنجليزية ثم الفرنسية، والدين قد فرقهم بين سنة وشيعة إلى غيرها من التقسيمات، وصارت الهوية الفرعية مرجعيتنا لنحكم على من هم أعداؤنا وأصدقاؤنا، وكذلك التاريخ الذي عشناه يخضع لتفسيرات وإعادة تأريخ من أجل اثارة النعرات والفتن، بدلاً من أن نستخدمه لخدمة المستقبل الجامع. وبلغ التشكيك في رواياتنا التاريخية حداً صرنا نشكو عنده استغراقنا في الماضي بدل البناء والعمل لما هو آت في المستقبل. ورافق ذلك كله هجمات شرسة على ديننا مأخوذة عن ممارساتنا لهذا الدين، والتي يرقى بعضها إلى حد مخالفة نصوص الدين صراحة. نحن نختلف حول المحرمات، والقصاص، ومعاملة المرأة، وتمكينها، ومفهوم التعامل مع أهل الديانات الأخرى، وحول تعدد الزوجات، والمعاملات المصرفية والمالية، ودور الصحابة من آل البيت، وغيرها. وهذه كلها أوقعت الشباب في حيرة. وقد هرب كثير من شبابنا للتعلم والعمل في الغرب لأنه يوفر فرصاً أفضل، وحياة أكرم، ووطناً أرحب من الوطن العربي الذي تضيق فرص الحياة الكريمة فيه، وتغلق الحدود أمام الحركة بين أقطاره، ويتصاعد التمييز بين بضائعه، وقد رأينا كل ذلك يسير لصالح الغرب.

وفي عصر العولمة التي هجرها الغرب وأضعف كل مؤسساتها مثل حقوق الانسان، والتعاون البيني، ومنظمة التجارة العالمية، وحتى منظمة الأمم المتحدة، فإننا وجدنا أنفسنا بعدما رَجُزنا وعدلنا قوانيننا لكي نصبح أعضاء في هذه المؤسسات، أن الشيء الذي كان فائضاً لدينا، وهو المال، قد أصبح مصدر ضغط علينا. وبدا واضحاً أن المقاطعة العربية للبضائع الأميركية والأوروبية، خاصة شركاتهم الكارهة للإسلام أو المؤيدة للبطش الصهيوني والضالعة في تمويل إسرائيل وعدوانها ومستعمراتها في فلسطين، قد بدأت تشعر بعمق أثر المقاطعة عليها تسويقاً وتمويلاً. وهذه بداية متميزة لأنها فتحت أعيننا على حقيقة أساسية، وهي أن الغرب يربح منا مليارات الدولارات سنوياً، ونحن نغض الطرف عما يفعله بنا من تآمر وقتل، خاصة ضدنا نحن العرب.

إن الغرب يستخدم وسيلة المقاطعة ضدنا دائماً ويهددنا مرة بالحجر على أموالنا في مصارفهم، وتارة بوقف تزويد الأسلحة الدفاعية وقطع الغيار، ومرة بمنع شركائنا من الاستثمار في قطاعات يعتبرونها حساسة، وإذا قمنا نحن بالرد عليهم بإجراءات مماثلة أقاموا الدنيا علينا وما أقعدوها.

لم يعد هذا العالم أحادي القطبية. ونحن كعرب يجب أن نبني استراتيجية لا لكي نصبح متكاملين متوحدين، بل للحفاظ على وحدة الأقطار وكرامتها، ولكي نعزز حدودنا ومشروعاتنا الاستراتيجية لربط اقتصاداتنا مع بعضها البعض، ونعطي أنفسنا حق اختيار الشريك الاقتصادي الذي يعطينا أحسن الشروط. هذا الافتتان بالغرب بات مكلفاً، وسوف نخسر هويتنا، وحضارتنا، وثقافتنا، وثرواتنا، وأموالنا إن بقي حبنا له على ما هو عليه... أحادي الطرف.